أوراق البدائل

حول دور اليسار السوري في الثورة

سلامة كيلة

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

حول دور اليسار السوري في الثورة

سلامة كيلة

أوراق مؤتمر "اليسار والثورات العربية"

القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠١٣

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة: حول معنى اليسار وتاريخ الحركة اليسارية في سورية

قبل البحث في دور اليسار السوري في الثورة لا بد من توضيح معنى اليسار هنا، حيث أن البدء من المحدَّد يفيد في فهم سياق البحث، ويحدد الأحزاب التي سوف تندرج فيه.[1] فما المقصود باليسار؟

من المفيد أن نوضح بأن مصطلح يسار لا يحمل شحنة أيديولوجية بل يتعلق بموقف، فكل من يدعو إلى التقدم والتطور يعتبر يسارا، مقابل اليمين الذي يسعى للحفاظ على الواقع القائم. هنا لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي يرتبط اليسار بالتعبير عن الطبقات المفقرة، التي ربما تكون من الفئات والوسطى والعمال والفلاحون، أو تكون من العمال والفلاحين فقط حسب الوضع العياني. بالتالي يرتبط اليسار بتغيير يحقق مصالح هؤلاء، الأمر الذي يجعل الدعوة لتدقيق الديمقراطية أو العلمانية وحدها لا يؤسس لاعتبار أن كل من يدعو إلى ذلك يساريا رغم أهمية هذه المسائل.

بالتالي فإن كل مواجهة للبنى القائمة في سياق تجاوزها تقدميا هي تعبير عن ميل يساري. ولهذا جرى اعتبار الحركات القومية العربية يسارية لأنها عملت على تفكيك البنى التقليدية القائمة حينها، وحققت خطوات تقدمية. ومن ثم لا بد من ملاحظة أن الأمر يتعلق بالواقع المعيّن، فما هو تقدمي في لحظة يمكن أن يكون تخلفا في أخرى. بمعنى أن الأمر مرتبط بالواقع أكثر من ارتباطه بالأيديولوجية أو الفكر بالعموم.

لكن أصبح متعارف عليه أن بعض التيارات الفكرية والسياسية هي يسارية، مثل الماركسية، وبعضها يساري في مكان وزمن ويميني في مكان وزمن آخر (مثل القوى القومية أو الليبرالية). وأيضا يمكن أن يعتبر بعضها يساريا رغم أنه يمارس سياسة يمينية كمسار الحركة الشيوعية في الوطن العربي. بمعنى أنها من المنظور الأيديولوجي يسارية لأن هذه الأيديولوجية هي يسارية بالضرورة لأنها تقوم على تحقيق التقدم والتطور وتجاوز الواقع القائم، لكن السياسات التي تتبعها الأحزاب لا تفضي إلى ذلك تماما، أو هي لا تطرح على ذاتها تحقيق التغيير أصلا، وتقبل التكيّف مع سياسات قوى أخرى ليست بالضرورة تسعى إلى التطور والتقدم.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن اليسار هو الأحزاب الماركسية عموما، والأحزاب القومية التي تطرح بعدا اجتماعيا. وهذه وجدت في سورية منذ زمن طويل (الحزب الشيوعي في سورية ولبنان "تشكل سنة ١٩٢٤" مثلا)، ولعبت أدوارا مختلفة في الفكر وفي السياسة، وحقق بعضها تغييرات كبيرة في التكوين الاقتصادي الاجتماعي. لكن سنلمس بأن بعضها قد شهد تشققات وانقسامات عديدة مما جعل اليسار يشمل العديد من الأحزاب من التيار ذاته. كما بات يشمل العديد من التجمعات ومن الأفراد الذين لا ينتمون لحزب معين.

انطلاقا من ذلك يمكن تقسيم اليسار في سورية لحظة نشوب الثورة وبعدها إلى ثلاث مستويات، الأول يتعلق بأحزاب هي جزء من السلطة القائمة التي هي سلطة رأسمالية مافياوية قررت اللبرلة وفرضتها. والثاني يتعلق بأحزاب في المعارضة، لعبت دورا في الصراع ضد السلطة خلال العقود الماضية. والثالث يتعلق بمجموعات وتجمعات يسارية تشكلت خلال الثورة.

وحين نشير إلى وضع اليسار يمكن التأكيد على أن طابعها العام هو أنها أحزاب تعتبر ذاتها شيوعية (أو ماركسية)، وهناك حزب واحد ليس ماركسيا هو حزب ناصري، مع شتات من الأفراد والمجموعات اليسارية المنوعة. لهذا سوف نعرض لوضع كل منها ولمواقفها العامة، قبل أن نتناول وضعها ودورها في الثورة السورية التي بدأت في ١٥ مارس/آذار سنة ٢٠١١.

[1] حول تعريف اليسار يمكن العودة إلى: سلامة كيلة "اليسار السوري في واقعه الراهن" دار عشتروت للنشر/ بيروت، ظ١/ ٢٠٠٨. والكتاب يوضح واقع اليسار السوري قبل الثورة، ويحلل اتجاهاته، ويتلمس واقعه، من منظور نقدي.

١) حول وضع اليسار في سورية قبل الثورة

في سورية عدد من الأحزاب الشيوعية، وأحزاب تعتنق الماركسية، وحزب ناصري معارض. بعضها مشارك في السلطة منذ سنوات طويلة، مثل الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام هو عمار بكداش)،[٢] الذي انقسم إلى حزب آخر يشارك في السلطة كذلك (أمينه العام هو حنين نمر).[٣] وانشقت عنه مجموعة سنة ٢٠٠٠ أسست تنظيم وحدة الشيوعيين السوريين الذي بات اسمه الآن حزب الإرادة الشعبية، وكان يراوح بين السلطة والمعارضة لكنه بات الآن مشاركا في الحكومة.[٤] في المقابل هناك حزب الشعب الديمقراطي الذي هو امتداد للحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي الذي انشق عن الحزب الأم سنة ١٩٧٢ وتحوّل إلى المعارضة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي.[٥] وأيضا حزب العمال الثوري الذي يرتبط اسمه بالمفكر السوري ياسين الحافظ، وهو حزب ماركسي كان يميل إلى الناصرية، لكنه أيضا كان يركز على الحداثة. وحزب العمل الشيوعي الذي هو نتاج موجة اليسار الجديد في سبعينات القرن العشرين، وكان معارضا منذ بداية تشكله، حيث رفع شعار إسقاط النظام.[٦] لكن نشأت مجموعات عديدة كذلك هي انشقاقات عن انشقاقات الحزب الشيوعي هي هيئة الشيوعيين السوريين المنشقة عن وحدة الشيوعيين، والحزب الشيوعي – المكتب السياسي الذي هو انشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي وتمسك بالاسم الأساسي للحزب. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن عدة أحزاب ومجموعات شكلت في نيسان سنة ٢٠٠٧ ما أطلق عليه تجمع اليسار الماركسي، شارك فيه كل من هيئة الشيوعيين والمكتب السياسي وحزب العمل الشيوعي وحزب اليسار الكردي (الذي هو حزب كردي يساري كما يشير اسمه).

ويمكن تحديد موقف كل من هذه الأحزاب من السلطة، وسياساتها تجاه الوضع، في:

الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة ضمن "الجبهة الوطنية التقدمية".

أشرنا إلى أن الحزب الشيوعي السوري (أمينه العام هو عمار بكداش، ابن خالد بكداش الأمين العام لعقود طويلة والذي ورّث الأمانة العامة إلى وصال فرحة بكداش زوجته، التي قامت بتوريثها لابنها)، والحزب الشيوعي السوري "الموحد" (أمين الأول هو حنين نمر)، هما شريكان في "الجبهة الوطنية التقدمية" التي كان الدستور السابق يشير إلى أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع من خلالها. ويؤكد دستور الجبهة على "بناء الاشتراكية" رغم أن السياسات الاقتصادية التي جرى إتباعها كانت تقود إلى تراكم مالي هائل لدى "كبار المسئولين". وانطلاقا من موقعها في الجبهة شاركت هذه الأحزاب في مؤسسات السلطة، عبر الحصول على وزير في كل الوزارات التي تشكلت، وعلى ثمانية أعضاء في "مجلس الشعب" مناصفة، وعلى مناصب مدراء وفي الإدارات المحلية.

ولقد بنت تحليلها للوضع انطلاقا من التمييز بين السياسة الداخلية للسلطة، والسياسة الخارجية.[٧] حيث وجدت أن السلطة هي "معادية للإمبريالية"، و"مناهضة للسياسة التوسعية الصهيونية"، وهذا يستحق الدعم والتأييد ويفرض التحالف. بينما كانت تنتقد الوضع الاقتصادي، وخصوصا بعد أن أصبح الميل لتحقيق التحرير الاقتصادي هو السياسة العامة. وبهذا كانت تنتقد "بخفة" هذه السياسات، وتدعو إلى تحسين وضع العمال وحل مشكلات الفئات الاجتماعية المتضررة. ولقد "زادت" من نقدها للسياسة الليبرالية في العقد الأخير، ومحورت النقد على "الفريق الاقتصادي" الذي اعتبرت أنه المسئول عن تراجع الوضع الاقتصادي، وإفقار الشعب.

---

[٢] موقع الحزب هو: http://www.syriancp.org/

[٣] موقع الحزب هو: http://www.syrcomparty.org/

[٤] موقع الحزب هو: http://www.kassioun.org/

[٥] موقع الحزب هو: www.arraee.com

[٦] موقع الحزب هو: http://is.gd/E9oPg5

[٧] وهي فكرة تعزى إلى خالد بكداش قالها قبل ثلاثة عقود وتشير إلى أنه لو نظر إلى السلطة من منظور الوضع الداخلي لكان في المعارضة، لكنه ينظر إليها من منظور العلاقات الدولية الذي يضعها في خانة الدول المعادية للإمبريالية، ولهذا يستوجب التحالف معها.

محملة هذا الفريق نتائج تلك السياسة، دون ربط وجوده بالسلطة الحاكمة، ودون اعتبار أنه يطبق سياسة السلطة ذاتها. وبهذا باتت السلطة "وطنية" و"معادية للإمبريالية"، وبات "الفريق الاقتصادي" هو الذي يجرّ الاقتصاد إلى اللبرلة.

أيضا تشكل "حزب" جديد سنة ٢٠٠٠ نتيجة انشقاق في الحزب الشيوعي السوري، شكّل ما أسمي "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين" (بزعامة قدري جميل)، اعتبرت أن مهمتها هي توحيد الشيوعيين "من أسفل" (أي من القواعد). واتخذت في البدء موقفا ملتبسا من السلطة، حيث رفضت أن تكون معارضة، وأكدت أن لديها نقد للسلطة. لكنها ظلت متمسكة بالرؤية التي حكمت الحزبين الشيوعيين، فأكدت على "موقف سورية الوطني" و"معاداتها للإمبريالية"، لكنها زادت وتيرة النقد للسياسة الاقتصادية و"الفريق الاقتصادي"، وأكدت أن هذه السياسة سوف تقود إلى "كارثة"، نتيجة عملية الإفقار التي تقود إليها.

هذا الوضع جعل هذه الأحزاب جزءا من "بنية" السلطة، ومسئولة عن سياساتها. وفرض نتيجة مشاركتها الطويلة في السلطة أن تصبح جزءا من بيروقراطيتها. رغم اعتراضاتها على سياسة معينة، أو نقدها "الخفيف" لموقف معين، أو مطالباتها السلطة (التي هي جزء منها) بحل مشكلة هنا وأخرى هناك.

الأحزاب اليسارية المعارضة

في معارضة السلطة نشأ الحزب الشيوعي السوري– المكتب السياسي (كان أمينه العام هو رياض الترك)، ركّز على مطلب الديمقراطية بالتحديد، وأسهم في سنة ١٩٨٠ في تأسيس "التجمع الوطني الديمقراطي" بالتحالف مع أحزاب ناصرية وقومية ويسارية. وتعرّض لضربات أمنية قوية سنة ١٩٨٠ أضعفت بنيته بعد أن جرى اعتقال الكثير من أعضائه. وظل سريا إلى ما بعد استلام بشار الأسد السلطة، حيث بات "شبه" علني. محور سياساته على نقد السلطة من منظور سياسي يرفض الاستبداد ويطالب بدولة ديمقراطية، وظل مطلب الديمقراطية هو محور نضاله طيلة كل تلك العقود.

كما نشأ حزب العمل الشيوعي في سورية (الذي اتخذ في البدء اسم رابطة العمل الشيوعي) سنة ١٩٧٦، من مجموعات ماركسية تشكلت بعد هزيمة يونيه/حزيران سنة ١٩٦٧ نتيجة انسلاخ عن أحزاب قومية، أو بفعل نشاط شباب جديد اعتنق الماركسية. وكان مطلبه الأول هو إسقاط النظام وتحقيق الاشتراكية. ورفض إصلاحية الحزب الشيوعي السوري، وكان يميل لراديكالية الحزب الشيوعي المكتب السياسي. لكنه سرعان ما "جمّد" هدف إسقاط النظام بعد تفجر الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠، واتخذ موقفا رافضا للسلطة وللجماعة. عكس الحزب الشيوعي –المكتب السياسي الذي دعم "الثورة الشعبية" التي قامت بها الجماعة (وعاد الحزب لينقد موقفه هذا). تعرّض حزب العمل الشيوعي لضربات أمنية شديدة خلال الثمانينات من القرن الماضي، إلى عام ١٩٩٢ حيث ضعف وانتهى تقريبا، فيما عدا مجموعته الخارجية التي ظلت تمارس باسم الحزب. وأعيد تشكيل الحزب بعد خروج معتقليه من السجن بعد سنة ٢٠٠٠، بنشاط من بعض أعضائه السابقين، لكنه اتبع سياسة مغايرة، تمحورت حول الديمقراطية والسعي لتحقيق الانتقال السلمي، الآمن، من الاستبداد إلى الديمقراطية. لكنه ظل متمسكا بمعاداة الإمبريالية.

في سنة ٢٠٠٥ بعد عملية اغتيال رفيق الحريري في بيروت وتركيز الصراع ضد السلطة في سورية، تشكل تحالف جديد هو "اعلان دمشق" الذي ضم التجمع الوطني الديمقراطي (التحالف الذي تأسس سنة ١٩٨٠ من أحزاب يسارية، هي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والحزب الشيوعي المكتب السياسي، وحزب العمال الثوري، البعث الديمقراطي)، والذي قاد المعارضة طيلة العقدين التاليين لتأسيسه. ولجان إحياء المجتمع المدني (التشكيل الديمقراطي الذي تشكل خلال ربيع دمشق) ومستقلين من تيارات ليبرالية. وانضم إليه تاليا الإخوان المسلمون، وحزب العمل الشيوعي وتجمعات أخرى. بالتالي كان اليسار مشاركا فيه، رغم أن هدفه تمحور على "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" فقط. وظهر أنه مستعد للتفاهم مع "الغرب" في طريق إزاحة النظام. وهو الأمر الذي فرض انسحاب وتجميد عضوية بعض أطراف اليسار فيه. لكن بالإجمال ظل اليسار المعارض، ككل أطراف المعارضة الأخرى، يركز على مطلب الديمقراطية من منظورات متعددة، بعضها كهدف وحيد، وبعضها كمدخل لتأسيس دولة تسمح بطرح كل المطالب

الأخرى سلميا. لكن كان يبدو أن فاعلية كل هذه المعارضة، وبضمنها اليسار محدودة، وهو ما كان يظهر خلال التظاهرات التي كانت تدعو إليها خلال ما أسمي "ربيع دمشق" (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧)، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين المئات.

٢) الثورة واليسار

كما أشرت كان وضع اليسار صعبا قبيل الثورة، نتيجة تشتته ومشاركة أطراف تحسب عليه في السلطة. وكان يمحور كل نشاطه حول الديمقراطية والحريات بعد قمع طويل طاله وأضعف بنيته. كما كان يبدو أنه متقوقع في خطاب يتسم بأنه "سياسي" يلمس بنية الدولة كدولة، لهذا بات خطابا ديمقراطيا يتماهى مع الخطاب الليبرالي الذي أخذ يتعمم مع العولمة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

في هذا الوضع لم يكن يعتقد بأن الشعب يمكن أن يحدث ثورة، حتى بعد الثورات في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا، حيث كان يعتقد بأن الأمر في سورية مختلف. هنا أشير بالتحديد إلى اليسار المعارض، لأن يسار السلطة كان يتخوّف من الثورة نتيجة ملاحظاته على الوضع الاقتصادي، وتلمسه لمستوى الفقر والبطالة والتهميش.[٨]

موقف أحزاب اليسار المشاركة في السلطة

الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي (الموحد) المشاركان في السلطة لمسا في البداية بعض مشكلات الجماهير التي تحركت، لكنهما دعما السلطة مع مطالبتها بحل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية، كزيادة الأجور، وحل مشكلة البطالة، و"تعزيز الديمقراطية".[٩] ومن ثم أصبح خطابهما ينطلق من "مواجهة المؤامرة التي تتعرض لها سورية".[١٠] وأصبح اصطفافهما إلى جانب السلطة.

حزب الإرادة الشعبية (الذي اتخذ هذا الاسم بعد أشهر من الثورة) سرعان ما اعتبر أن تحليله لسياسة "الفريق الاقتصادي" كان صحيحا، وأن ما قاله حول أن هذه السياسة سوف تقود إلى كارثة قد اصبح واقعا. فبدا أنه يدعم الثورة، ولقد أصرّ على أنها نتاج تلك السياسة الاقتصادية وأنها ليست مؤامرة.[١١] لكن هذا الموقف سرعان ما تغيّر لمصلحة التشكيك في الثورة، وبدء التركيز على دور "العصابات المسلحة"، و"المؤامرة على سورية"، وأخذ يروّج لـ"الحوار الوطني". ومن ثم اشترك في انتخابات مجلس الشعب وحصل على ثلاث مقاعد، وشارك في الحكومة بمنصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك.

قيادات هذه الأحزاب، إذن، ظلت تدافع عن السلطة، وتكرر روايتها للحدث، وتركز على أن الصراع هو صراع مع "العصابات السلفية"، وأن سورية تتعرّض لـ"مؤامرة من قبل القوى الإمبريالية" لثنيها عن "مواقفها الوطنية المشرفة". وإنْ كانت تؤكد أحيانا على ضرورة تلبية "المطالب المحقة" التي ينادي بها المتظاهرين. وهذا انحياز طبقي في جوهره، في لحظة ثورة، ولمصلحة الطبقة الرأسمالية المسيطرة، التي هي السلطة. وهو انحياز يخرج هذه الأحزاب من ساحة اليسار لأنه يربطها بطبقة معادية للشعب وللتقدم.

---

[٨] يمكن العودة إلى صحف هذه الأحزاب لتلمس متابعتها للوضع الاقتصادي، وكذلك لتقارير مؤتمراتها التي كان الجانب الاقتصادي يأخذ حيزا مهما فيها.

[٩] أنظر رأي الحزب الشيوعي السوري الموحد من خلال افتتاحيات الجريدة التي يصدرها (النور): http://is.gd/cYWdql

[١٠] أنظر أحد نماذج ذلك: http://is.gd/PF1YMF

أنظر أيضا: http://is.gd/GRsBDu

وأيضا: http://is.gd/MDPZal

[١١] أنظر مثلا افتتاحية عدد ٤٩٦ تاريخ ٢٠١١/٣/٣١ من جريدة قاسيون التي يصدرها الحزب، والتي كتبها د. قدري جميل الذي اصبح نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك. يقول الرفيق قدري "إن سورية ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرةً أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعيا دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها".

أنظر كذلك: http://www.kassioun.org/html/index.php?MyNo=497

وأيضا: http://www.kassioun.org/html/index.php?MyNo=499

وانطلاقا من موقفها هذا باتت تعمل على تشويه واقع الثورة في صفوف اليسار العالمي، وتدفع إلى اتخاذ مواقف داعمة للسلطة الدموية القائمة.

موقف الأحزاب اليسارية المعارضة

في المعارضة كان الموقف مؤيدا للثورة، ربما سوى بعض المعارضين الذين تشككوا فيما يجري، وتخوّفوا من "الأسلمة"،[١٢] وبالتالي صاروا أقرب إلى السلطة منهم إلى الثورة. لكن هذا التأييد لم يكن في اتجاه واحد بل اتخذ طرقا مختلفة ومتناقضة. البعض، مثل حزب العمل الشيوعي وتجمع اليسار الماركسي (الذي تشكل سنة ٢٠٠٧ من عدد من التجمعات الصغيرة، منها حزب العمل الشيوعي وهيئة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي – المكتب السياسي والحزب اليساري الكردي) وقيادة الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حاول أن يوازن بين الثورة والموقف المعادي للإمبريالية الذي كان يجعله يبدو أقرب إلى السلطة. وأيضا بين مطالبه الديمقراطية و"الانتقال السلمي الآمن من الاستبداد إلى الديمقراطية واندفاع الثورة إلى حدّ رفع شعار إسقاط النظام. لهذا مال إلى أن يستفيد من الثورة من أجل الضغط على السلطة لكي تقبل الحوار وتقبل تحقيق مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية. ووفق ذلك ظل يركّز على "سلمية الثورة" ويرفض الانتقال إلى العمل المسلح. وأصبحت مواقفه تظهر من خلال "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" دون تميّز أو اختلاف. وبالتالي انخرط في محاولات الحوار مع السلطة من أجل تحقيق هذا الانتقال دون أن تستجيب السلطة ذاتها. ثم راهن على المبادرة العربية، وعلى الدور الأممي، والآن يراهن على الدور الروسي/ الصيني/ الإيراني للضغط على السلطة لكي تقبل تحقيق عملية الانتقال، رغم أنه في الأخير بات يطرح مطلب رحيل بشار الأسد. وهو الأمر الذي جعل وضعها الشعبي سيئا، حيث بدت أنها تطرح حلا إصلاحيا في لحظة ثورية كان مطلب الشعب قد وصل إلى حد إسقاط النظام.

ونتيجة الخلافات في هيئة التنسيق هذه خرجت هيئة الشيوعيين منها، ومالت إلى تشكيل تحالفات جديدة في خارج سورية. وأخيرا اشتركت في تشكيل "اتحاد الديمقراطيين السوريين". بينما بقيت باقي أطراف تجمع اليسار الماركسي ضمن هيئة التنسيق.

في المقابل سار حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الثوري (اللذين هما جزء من إعلان دمشق) في سياسة مختلفة، قامت على أساس الحسم مع النظام، وتبني مطلب إسقاطه. لكن الرؤية التي حكمت هذين الحزبين انطلقت من الميل لتحبيذ التدخل العسكري الخارجي،[١٣] نتيجة قناعة بأن الشعب لا يستطيع الانتصار نتيجة تقييم مبالغ فيه (أو مهوّل) لقوة السلطة، رغم أن السلطة قوية فعلا. وكان الميل العام لديهما هو التحالف مع البلدان "الغربية"، وطلب العون منها، وحتى دفعها للتدخل العسكري، كما ظهر من خلال السياسة التي صدرت عن المجلس الوطني السوري. وبالتالي كانت ترفض الحوار مع السلطة، وتؤكد على رحيل النظام بكافة أفراده ورموزه.

٣) اليسار في الثورة

نتيجة كل ما ذكرنا سابقا، كانت مشاركة أحزاب المعارضة المحسوبة على اليسار محدودة، حيث عدد أعضائها قليل، ويتسم بكبر العمر في الغالب. لكن لا شك كانت هناك مشاركات هنا أو هناك بالقدر الذي سمح به الوضع. وظهر أن المشاركة لم تبنَ على رؤية وإستراتيجية بل بنيت على مساهمة أقرب إلى الفردية منها لأن تكون مساهمة حزب. لهذا لم تطرح أهداف واضحة للثورة، ولا عملت على صياغة الشعارات والهتافات، ولا أيضا كانت تعرف كيف تتطور الثورة والى أين يمكن أن توجهها. وبالتالي بدت منساقة خلف عفوية الشعب الذي فجّر الثورة وظل يقاتل فيها. ولقد ركزت على النشاط السياسي، والتحالفات السياسية. وبهذا باتت في تحالفات مختلفة ومتناحرة. البعض أسهم في تأسيس "هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، التحالف الذي انطلق من أن

[١٢] مثال ذلك فاتح جاموس العضو القيادي في حزب العمل الشيوعي، والذي عمل على إعادة بناء الحزب بعد عام ٢٠٠٠، حيث فصل من الحزب وشكّل مع آخرين من الحزب تجمع جديد اسمي تيار طريق التغيير السلمي الديمقراطي.

[١٣] أنظر، http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48398

السياسة الضرورية هي الدفع لتحقيق انتقال سلمي وآمن إلى الديمقراطية، وكان يتضمن ذلك الحوار مع السلطة، والضغط من أجل أن تقبل بعملية التحول الديمقراطي. بالتالي لم تتبنَ هدف إسقاط النظام الذي كان الشارع قد طرحه وأصبح مقياس الانخراط في الثورة. ولهذا تهمّش دور الهيئة في الثورة، ولأنها تتشكل من الأحزاب الأساسية في المعارضة السورية داخل سورية، فقد فتح ذلك لأن ينتقل ثقل المعارضة إلى الخارج. حيث جهد الإخوان المسلمين، وتجمع ليبرالي من "أكاديميين"، واعلان دمشق (الموجود في الداخل، لكن الذي كان ضعف وتقلص إلى أن يشمل حزب الشعب الديمقراطي وشخصيات ليبرالية وجزء من حزب العمال الثوري) لتشكيل "مجلس وطني"، نجحت جهودهم في ٢ أكتوبر/تشرين أول سنة ٢٠١١. وبالتالي بات حزب الشعب، وكذلك حزب العمال الثوري، في تحالف تقوم استراتيجيته على العمل على الصعيد الدولي من أجل التدخل العسكري.[١٤]

قواعد الأحزاب وشبابها

حدثت ظاهرة ملفتة خلال الثورة، حيث ظهر بأن شباب أحزاب اليسار كلها مالت إلى الوقوف مع الثورة، ليس أحزاب السلطة فقط بل وأحزاب المعارضة كذلك. فقد مالت قواعد، والعديد من كوادر الأحزاب الشيوعية المشاركة في السلطة، ومن حزب الإرادة الشعبية، إلى الانخراط في الثورة ضدا لمواقف أحزابها. ومن هذه القواعد والكوادر تشكلت مجموعات جديدة مشاركة في الثورة، وهي: "تنسيقيات الشيوعيين"،[١٥] و"رؤية للتغيير"، و"عدد من الكوادر الشيوعية في محافظة السويداء"، و"تجمع اليسار الديمقراطي"، وربما مجموعات أخرى لم تستمر طويلا. إضافة لكثير من الشيوعيين الذين نشطوا فرديا أو ضمن تجمعات أخرى لها صفة علمانية أو ديمقراطية. خصوصا وأن جزءا من هؤلاء اعتبر أن تمرده على سياسة الحزب تجعله يتخذ من معارضي سياسته من الشيوعيين مثالا (مثل حزب الشعب الديمقراطي)، وبالتالي أن يميل إلى سياسات هذا اليسار المعارض الذي لم يعد يسارا بل أصبح أقرب إلى أن يكون حزبا ليبراليا (ربما ككل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا التي باتت ليبرالية خالصة).

التجمعات اليسارية

اذا كان الكثير من اليساريين قد انخرطوا في الثورة فقد انخرطوا كأفراد في الغالب، أو كمجموعات صغيرة دون تسمية في البدء، لكن سرعان ما بدأ بعضها يتخذ "شكلا" تنظيميا، وينشط تحت مسمى محدَّد، والتي أشرنا إليها للتو. ولقد ركزت على النشاط العملي دون أن تقدم تصورات سوى تعليقات وبيانات نشرت على النت أو طبع بعضها ووزع في بعض المناطق. وكما نشأ على النت "تيار اليسار الثوري في سورية" الذي أخذ يصدر جريدة "الخط الأمامي"،[١٦] وهو تيار يميل إلى التروتسكية في تصوراته.

يؤكد التيار في وثيقته التي صدرت بعنوان "البرنامج الانتقالي لليسار الثوري" على "أنه يتبنى الأهداف الكبرى للثورة الشعبية السورية، من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويلتزم بالانخراط في كل النضالات الجماهيرية من أجل هذه الأهداف. وإذ يرى أن الدينامية الثورية تتدرج في سياق بناء الديمقراطية من أسفل، فانه لا يتوانى، في المرحلة الراهنة الانتقالية، عن تبني الدعوة إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية وتعددية. مع التأكيد على أننا نتبنى فكريا الدعوة إلى أوسع أشكال الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المباشرة، لكي تستطيع الغالبية العظمى من الناس إدارة شؤون حياتها بنفسها ومباشرة. وفي الوقت نفسه، فقد برهنت الثورات العربية الجارية المترابطة، بما لا يدع مجالا للشك، على حقيقة ارتباط النضال الجماهيري الديمقراطي، من الأسفل، بالنضال من أجل

---

[١٤] يمكن هنا مراجعة تصريحات رياض الشقفة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، ورضوان زيادة الذي كان من ضمن مجموعة "الأكاديميين"، والذي جهد لدفع الولايات المتحدة اتخاذ قرار من مجلس الأمن تحت البند السابع.

[١٥] أنظر حول تنسيقيات الشيوعيين: http://www.al-manshour.org/node/412

[١٦] أنظر: http://syria.frontline.left.over-blog.com/article-102909276.html

وكذلك الصفحة على الفيسبوك https://www.facebook.com/rlcinsyria

التغيير الاجتماعي الجذري، من الأسفل، أيضا". ويشير إلى "إن بين أسباب هذه البلبلة، بخصوص مسألة قيادة الحراك الثوري، القائم، منذ ستة أشهر ونيِّف، في سوريا، سببا أساسيا يتمثل في غياب يسار ثوري منظَّم، وفاعل، هناك، بنتيجة الالتحاق التاريخي، الذيلي المقيت، للحركة الشيوعية التقليدية، بالنظام القائم، من جهة، وتمكُّن هذا الأخير عبر القمع الوحشي، من جهة أخرى، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، من سحق اليسار الثوري، بل وكل قوى المعارضة السياسية. وهو الأمر الذي يضع على أعلى جدول أعمال الثوريين، في الساحة السورية، إنتاج يسار ماركسي ثوري منظَّم، من خلال الانخراط، على الأرض، في أعمال السيرورة النضالية المحتدمة الآن، وفي الوقت عينه، عبر التحلق حول مهام انتقالية راهنة ومباشرة تشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج انتقالي للمرحلة التاريخية التي افتتحتها السيرورة الثورية الجارية، سوف نورد، فيما يلي، عناصر أساسية فيه، علما بأنه قد يتم إغناؤه، لاحقا، بعناصر أخرى، وفقا لتطور هذه السيرورة".

ويحدد "المهام الانتقالية الراهنة والمباشرة، وهي التالية:

أ. اسقاط النظام وقيام حكومة ثورية مؤقتة تعمل على:

١- تفكيك البنية الأمنية للدولة.

٢- الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، على أساس التمثيل النسبي، تضع دستورا لدولة مدنية ديمقراطية وتعددية، على أن يكفل هذا الدستور الحريات العامة وحقوق الإنسان، ويحقق المساواة التامة بين المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الفكري أو القومي أو العرقي أو الجنسي... الخ، في الوقت عينه الذي يطرح فيه الأهمية القصوى للجمع بين الديمقراطيتين، السياسية والاجتماعية، والالتزام بمسعى أساسي لإنجاز المهام الوطنية والقومية، سواء منها المتعلقة بتحرير الجولان المحتل، أو تلك المتعلقة بالدعم الفعلي لنضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في العودة، وفي تقرير مصيره على كامل أرضه التاريخية.

ب. بناء اليسار الثوري في سوريا، من خلال توحيد أفراده ومجموعاته، والعمل على تحويله الى قوة سياسية واجتماعية فاعلة، وتجميع مكوناته حول برنامج انتقالي، من شأن النجاح في تعبئة حالة جماهيرية واسعة حوله، فتح الطريق أمام نضج الثورة الديمقراطية السياسية الراهنة إلى ثورة اجتماعية – وطنية شاملة، في مدى زمني غير بعيد، بالتحالف الوثيق مع قوى السيرورة الثورية، في كامل المنطقة العربية".

ويشير إلى البرنامج المستقبلي محددا نقاطه "تحت عناوين عريضة أربعة، يتعلق أوَّلها بالحريات الديمقراطية واستقلال القضاء ونزاهته؛ والثاني بفصل الدين عن الدولة، في إطار حرية المعتقد، وضمان حقوق الاقليات القومية؛ والثالث بالوضع الاقتصادي-الاجتماعي، وتحرر المرأة؛ والرابع بالمسألتين الوطنية والقومية". وهي العناوين التي يفصّل فيها.[١٧]

وأيضا نشأ "ائتلاف اليسار السوري" الذي تشكل من تجمع لكوادر نشأ بعضها في الأحزاب الشيوعية، وبعضها كان ينمو قبل الثورة، وآخرين من اليساريين الذين كانوا أصلا خارج الأحزاب الموجودة. ولقد أصدر جريدة "اليساري" التي تصدر كل أسبوعين.[١٨] أصدر الائتلاف وثيقة معنونة بـ"مهماتنا في الثورة الراهنة"، حيث قدّم فيها تحليلا للتكوين الاقتصادي الذي تشكل في العقد الأخير، وأثره على الطبقات الشعبية التي أفقرت لمصلحة "رجال الأعمال الجدد" الذين هم مقربين من العائلة الحاكمة نهبوا القطاع العام خلال العقود الماضية، تحت مظلة نظام استبدادي. وكانت الثورة هي نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي حدث، وبعد الانهيار المعيشي الذي ألمّ بالطبقات الشعبية.

---

[١٧] يمكن مراجعة الوثيقة في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279740

[١٨] أنظر صفحة الائتلاف على الفيسبوك/ ائتلاف اليسار السوري.
https://www.facebook.com/Syrian.Leftist.Coalition/info?ref=ts

لهذا يجب "التفكير في كل السبل التي تسمح بتطوير الانتفاضة، بتنظيم آليات نشاطها، وبتحديد الشعارات التي تعبّر عن مطالب الطبقات الشعبية حقيقة، وكذلك بالأهداف التي تطرحها". لهذا لا بد "من العمل على تفعيل الحراك الثوري ومأسسته وتحديد المطالب الأساسية التي يمكن أن تُفرض. فالسلطة ستعجز عن وقف الانتفاضة، لكن ضعف القوى الثورية سوف يفتح المجال لمحاولة تهدف إلى تحقيق تغيير شكلي في بنية السلطة دون لمس سيطرة الرأسمالية المافياوية، أو بتقليم أظافرها لمصلحة رأسمالية أخرى. وهي المحاولة التي تقوم على رفض مطالب الطبقات الشعبية بتغيير النمط الاقتصادي، وإن كان يمكن أن تحقق مطلبا ديمقراطيا إلى هذا الحد أو ذاك".

لهذا يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل اقتصاد منتج يستوعب البطالة والعمالة التي تدخل السوق سنويا. ومن أجل اقتصاد يحقق عيشا كريما للعاملين، من خلال أجور متوازنة مع الأسعار، وتحقق وضعا مريحا. ومن أجل حق العمل، وأجر للعاطلين يمثّل الحد الأدنى للأجور. ومن أجل تعليم مجاني وعلمي. ومن أجل ضمان صحي حقيقي. ومن أجل ضمان اجتماعي شامل. ومن أجل سكن لائق. والتوزيع العادل للتنمية الاقتصادية في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

هذا ما تريده الطبقات الشعبية، وتثور من أجله. وهذا ما يجب أن يكون في أساس مبادئ النظام الجديد. الذي يجب أن يكون ديمقراطيا، وهو ما يفرض النضال من أجل دستور يقرر كل الحريات وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة. ومن أجل حرية تأسيس النقابات والاتحادات التي تدافع عن منتسبيها، من العمال ومن المهنيين، ومن كل الفئات الاجتماعية التي لديها مطالب محددة. ومن أجل رقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي. ومن أجل قانون مدني للأحوال الشخصية. ومن أجل دور متساوٍ للرجل والمرأة.

والائتلاف إذ نركز على الثورة الراهنة لا بد من أن نؤكد على أن صراعنا من أجل التغيير الآن يتأسس على رؤيتنا العامة للصراع ضد الإمبريالية، يؤكد أنه المقاومة، ومع تطوير الصراع إلى حرب حقيقية من أجل تحرير الأرض. ومع الاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي، حيث لا استقلال في ظل التبعية الاقتصادية التي تفرضها حتما السياسات الليبرالية. ونحن مع الصراع ضد الدولة الصهيونية من أجل فلسطين محررة. ومع الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحداثة، في أفق تحقيق الاشتراكية.

فلا إمكانية لتطور داخلي، ولا إمكانية لبناء صناعة حقيقية أو تطوير الزراعة، في ظل التحاق بالرأسمالية. ولا إمكانية لتجاوز الاقتصاد الريعي المافياوي إلا بالقطع مع الرأسمالية والسعي لتجاوزها.

المسألة هنا هي مسألة مصير وليست مسألة خيار فقط، حيث لا يمكن تحقيق التطور دون صراع حقيقي مع الإمبريالية، ولا يتوهم أحد بأن بإمكانه ذلك لأنه سوف يعيد إنتاج النمط الريعي المستبد القائم.[١٩]

والائتلاف ينشط في التظاهرات منذ بداية تشكله، وبعد تراجع الحراك الشعبي نتيجة الحرب التي فرضت انتقال كثير من الناشطين إلى العمل العسكري، واهتمام من تبقى منهم بالعمل الإغاثي، عمد إلى تأسيس تجمع هو "الشباب السوري الثائر" الذي ثابر على التظاهرات في دمشق، ومن ثم أخذ يتوسع إلى مدن ومناطق أخرى مثل حمص ودير الزور وحلب.[٢٠] كما نشط الائتلاف في العمل الإغاثي كذلك ضمن الحدود التي يستطيعها. وكان على تماس مع العمل العسكري، حيث سقط له أكثر من شهيد. وتعرّض الشباب السوري الثائر لحملة اعتقالات كذلك. وأيضا تعرّض الائتلاف لاعتقال بعض أعضائه.

---

[١٩] يمكن العودة إلى وثيقة الائتلاف في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265832

[٢٠] حول الشباب السوري الثائر يمكن العودة إلى: http://www.jaredatona.com/index.php/issues
المعلومات منشورة في العدد التاسع من الجريدة. أيضا يمكن العودة إلى: http://is.gd/IxW53x

يمكن الإشارة هنا إلى أنه جرت حوارات بين عدد من هذه التجمعات من أجل تشكيل تحالف يساري لكنها لم تثمر عن نتيجة إلى الآن. فقد بدأ حوار بين ائتلاف اليسار السوري والكوادر الشيوعية في السويداء ورؤية للتغيير وتجمع اليسار الديمقراطي، ودعي إليها كل من تنسيقيات الشيوعيين وتيار اليسار الثورة، رفض الأول المشاركة ولم يكن هناك ممثل للتيار في سورية لكي يشارك (ومن ثم انضمت هيئة الشيوعيين السوريين للحوار، ولم تعد رؤية للتغيير تشارك فيه نتيجة ظروفها). ورغم أن الحوارات أوصلت إلى توافق سياسي (هو أساسا الطالب التي وردت في وثيقة ائتلاف اليسار السوري مع بعض التعديلات) إلا أن اختلافات ظلت قائمة تتعلق بطبيعة العمل في الثورة. حيث نظر البعض إلى التحالف كسياق في إطار وحدة المعارضة السورية، وبالتالي كان يركز على التحالفات السياسية، بينما نظر بعض آخر إلى ضرورة التركيز على النشاط العملي وبناء التحالفات "على الأرض"، أي من القوى والمجموعات المشاركة فعليا. وأن التركيز يجب أن يكون على تطوير آليات الثورة على الأرض وليس عبر التحالفات السياسية، الذي ظهر واضحا اختلاف في تقييمها، وفي تقييم المعارضة، وتحديد أهمية دورها في الثورة.

٤) آفاق تبلور يسار حقيقي خلال الثورة، وفي الأفق المنظور.

(تقييم لواقع الأحزاب وسياساتها، ولتطور وعي الشباب والأسس التي تدفع نحو اليسار)

وفق ما أشرت سابقا يمكن التحديد بأن هناك أحزاب "شيوعية" هي جزء من السلطة، وهي لا زالت تدافع عنها. وهذه سوف يكون مآلها التلاشي في سياق تطور الثورة وانتصارها، خصوصا أنها فقد قاعدتها وباتت دون "شعبية" لم تكن لها أصلا. وهناك ثانيا أحزاب في المعارضة شاركت بهذا الشكل أو ذاك في الثورة، لكن من موقع هامشي كما اشرنا قبلا، وهي أحزاب ليست مؤهلة لأن تستمر بعد أن باتت هرمة، ودون أفق سياسي واضح أو منهجية فكرية تسمح بإعادة بناء الوعي لدى كادرها من أجل صياغة رؤية جديدة منطلقة من الواقع. ربما يندمج أفراد منها في سياق جديد تفرضه الثورة.

في المقابل نجد أن الثورة أخذت تفرز تجمعات جديدة، بعضها متأثر بالوعي الذي كانه في الأحزاب القائمة، وبعضها ينظر إلى أفق جديد. ربما لا نستطيع تقييم وضعها الآن لأن الثورة لا زالت قائمة بعكس ما جرى في تونس ومصر واليمن، من زاوية تحقيق خطوة بدت للشباب في لحظة كخطوة مهمة، هي إزاحة الرؤساء. ورغم أن الصراع لم يتوقف هناك ويتخذ أشكالا جديدة، إلا أن الوضع السوري لم ينجز الخطوة الأولى تلك بعد. وتعقّد أيضا بعد أن أصبح العمل المسلح يشكل عنصرا محوريا في الصراع ضد السلطة في سورية، وأدى التدمير الشديد للمناطق والأحياء الذي تمارسه السلطة إلى نزوح كبير منها، وبالتالي تشتت كثير من التجمعات التي كانت تنشط فيها، وإرهاق النشطاء في متابعة وضع اللاجئين.

لكن لا بد من ملاحظة أن التجمعات التي تشكلت خلال الثورة لا زالت مشتتة، رغم محاولات تجري لبناء تحالف بينها. وأن رؤيتها لما تزل مشوشة بعض الشيء، نتيجة أن بعضها لا زال متأثرا بأفكار البنى التي كان ينشط فيها. وبالتالي لا نستطيع القول بأن رؤية يسارية قد تبلورت وبات يُبنى على أساسها النشاط اليساري.

رغم كل ذلك، ما يجب أن يشار إليه هو أن الواقع الذي فرض انفجار الثورة، والذي يتحدد في أثر النمط الاقتصادي الريعي على مجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية، والذي أنتج البطالة العالية والفقر الشديد، وتراجع التعليم والصحة، سوف يكون الأساس كذلك لكي يندفع الشباب الذي تنهض الثورة على أكتافه إلى البحث عن الرؤى والحلول في المنظور اليساري وليس في أي خيار آخر، لأن كل التيارات الأخرى تهمل هذا الأساس وتتناول المستوى السياسي في سياق البحث عن بديل ديمقراطي فقط. ولهذا فإن فاعلية التجمعات اليسارية المشاركة في الثورة سوف تكون القاعدة الصلبة لتبلور بديل يساري حقيقي.